مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية على الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية

*مغلية امنيسي[1]
[1] قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة سرت

الملخص
هدفت هذه الدراسة لاستعراض الإطار المفاهيمي للهجرة غير النظامية ومعرفة أهم أسبابها، ومعرفة الآثار السلبية المترتبة عن الهجرة غير النظامية على الاقتصاد الليبي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن من أسباب الهجرة غير النظامية فشل عمليات التنمية، وانتشار الفساد الإداري، وازدياد البطالة في بعض الدول، كما توصلت الدراسة إلى أن المصاريف الزائدة التي تتكبدها الدولة على المهاجرين غير النظامين في سبيل تقديم خدمات للمهاجرين(صحية، غذائية، تعليمية) يتم تغطيها من الميزانية العامة للدولة، تأتي تحت بنود الانفاق الصافي، ولا يقابلها في الواقع أي إيرادات.

الكلمات المفتاحية: أسبابها، آثارها الاقتصادية، مفهوم الهجرة غير النظامية.

Lrregular migration and its effects on the Libyan economy

* Maglhia Amneese[1]
[1] Department of Economics, Faculty of Economics, University of Sirte

Abstract: -
This study aimed to review the conceptual framework of irregular migration and to identify the most important Its causes, knowing the negative effects resulting from irregular On the Libyan economy, and among the results reached by the study is thet the causes of irregular migration include the failure of development processes, the spread 0f administrative corruption and the increase in unemployment in some countries. The study also concluded that the additional expenses incurred by the state on irregular migrants in order to provide services to migrants (health, food, education) are given from the stats general budget, and come under the items of net expenditure and are not actually met by and revenues.

Keywords: The concept of irregular migration, its causes, its economic effects.

1-1: المقدمة:

تعد ظاهرة الهجرة غير النظامية من الظواهر التي ترهق المجتمع الدولي، مما جعل العديد من الدول تهتم بهذه القضية، وتعد ليبيا من بين هذه الدول التي تعاني من هذه الظاهرة؛ حيث أصبحت ليبيا منطقة جذب للمهاجرين إليها من الدول الإفريقية؛ وذلك لعدم مراقبة

*المؤلف الرئيسي: عناوين البريد الإلكتروني maghlia.gh@su.edu.ly تاريخ استلام البحث 29 ديسمبر 2025 استلام رد المحكمين 4 ابريل 2026 تم قبوله 29 ابريل 2026 تاريخ النشر 19 مايو 2026

الحدود الليبية، وما تمتاز به من موقع جغرافي؛ حيث تقع ليبيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط مما أدى إلى تفاقم مشكلة الهجرة غير النظامية، ونظراً لما تمثله ظاهرة الهجرة غير النظامية من خطر يهدد سلامة الدولة الليبية على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية؛ فالهجرة ظاهرة لها تأثيرات سلبية على جوهر التنمية الاقتصادية في شكل اختلالات في البنية السكانية، وسوق العمل والقيم الثقافية والاجتماعية، الأمر الذي سبب في انتشار الجريمة والاحتيال والتزوير، بالإضافة إلى مصاريف تأمين الاحتياجات الإنسانية، ومصاريف مترتبة عن دمجهم في سوق العمل، ومصاريف إعادة المرفوضين إلى بلدانهم، ومصاريف تأمين المأكل وكلفة المدارس، والسكن حيث تمثل الهجرة وجهاً جديداً معتبرا للإنفاق العام، يلزم الخزينة العامة للدولة توفير مخصصات مالية لازمة لتغطية النفقات، الأمر الذي استدعى العديد من الباحثين لدراسة ظاهرة الهجرة وتقديم الطول لمشكلة العمالة المهاجرة الناتجة عن الهجرة بشقيها الشرعي وغير الشرعي، والآثار الاقتصادية المترتبة عليها. ومن هذا المنطلق سنسلط الضوء في هذه الدراسة على الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية على الاقتصاد الليبي.

1-2: مشكلة الدراسة:

تعاني العديد من دول العالم باختلاف سياساتها ودرجة تقدمها الاقتصادي من ظاهرة الهجرة غير النظامية، ومن بين هذه الدول ليبيا، نظراً لارتباطها بالعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فسوء الأحوال السياسية والاقتصادية يدفع الأفراد للهجرة من دولة الى أخرى، وما تحمله هذه الهجرة من آثار اقتصادية على الاقتصاد الليبي، فمن آثارها الاقتصادية على القوى العاملة في ليبيا، حيث بلغت نسبة التحويلات المالية للمهاجرين التي يرسلونها الى موطنهم الأصلي(35%) خلال سنة 2020، كما بلغت تكاليف الهجرة (المتوسط للفرد) (USD 1,312)(تقرير عن الهجرة في ليبيا أغسطس ،2020، ص12) بالإضافة للنسبة الأكبر من العمالة في أعمال غير المهرة بلغت نسبة العمالة (46%) لسنة 2022 (المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا الجولة 42، 2022، ص 6)، وكذلك في أعمال (الحرف والنجارة) فإن النسبة كانت (34%) لسنة 2021 (تقرير ليبيا عن الهجرة يوليو 2021، ص 5)، . ومن هذا المنطلق تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:-

- ماهي الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية على الاقتصاد الليبي؟

1-3: الفرضيات:

- تؤثر الهجرة غير النظامية سلباً على سوق العمل في ليبيا .
- تؤدي الهجرة غير النظامية إلى زيادة الإنفاق العام في ليبيا.
- تؤثر التحويلات المالية للمهاجرين على ميزان المدفوعات في ليبيا.

1-4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1) التعريف بالإطار النظري للهجرة غير النظامية.
2) معرفة أهم الدوافع التي أدت إلى تفشي ظاهرة الهجرة غير النظامية في ليبيا.
3) معرفة الآثار الاقتصادية المترتبة عن الهجرة غير النظامية على الاقتصاد الليبي.

1-5- أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها في:

- ما تقدمه من معلومات عن الهجرة غير النظامية على الأراضي الليبية.
- مساعدة متخذي القرارات الاقتصادية في اتخاذ ما يلزم من إجراءات وأساليب للقضاء على ظاهرة الهجرة غير النظامية في ليبيا.
- كما تتمثل أهميتها بأنها إضافة علمية جديدة للمكتبات العلمية تفيد الباحثين والمهتمين في هذا المجال.

1-6-منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف ويحلل الظاهرة محل الدراسة، عن طريق جمع معلومات وافية ودقيقة حسب الواقع ووصفها وصفاً يوضح خصائصها وآثارها للوصول إلى استنتاجات محددة بشأنها، فقد تم جمع البيانات والمعلومات من الكتب والمجلات والرسائل والبحوث العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث وكذلك شبكة المعلومات (الانترنت).

1-7-حدود الدراسة:

الحدود الزمانية:- خلال الفترة (2019 / 2025)

الحدود المكانية:- الدولة الليبية.

الحدود الموضوعية :- الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية على الاقتصاد الليبي.

1-8- الدراسات السابقة:

(عمر، 2022) الهجرة غير النظامية أسبابها وآثارها على ليبيا . هدفت هذه الدراسة إلي: التعرف على الأسباب والآثار المتعلقة بظاهرة الهجرة غير النظامية. اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي، النتائج التي توصلت إليها الدراسة تبين أن ظاهرة الهجرة شائكة التعقيد من حيث المسببات والآثار التي تنتج عنها؛ حيث تتكون آثارها بشكل تتابعي وتراكمي، وتعتبر ظاهرة معقدة على مختلف المستويات.

(شبيك، 2021،) الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي. تهدف الدراسة إلى: معرفة الانعكاسات والآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الليبي. اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تشير المعطيات المتاحة إلى أن الهجرة غير الشرعية أثرت بشكل مباشر في واقع المجتمع الليبي اجتماعياً واقتصادياً وكان لها انعكاسات وتداعيات سلبية على المجتمع الليبي، الاخلال بالتوازن السكاني حيث يوجد في ليبيا أكثر من (44) جنسية من المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما يهدد التركيبة الديموغرافية وضربا للنسيج الاجتماعي، ارتفاع معدلات البطالة بسبب توفر اليد العاملة، تدهور القدرة الشرائية للمواطن.

(الشناوي، 2021)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية، هدفت هذه الدراسة إلى : التعرف على أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية داخل دول منطقة حوض البحر المتوسط، من خلال دراسة وتحليل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم اقتراح الحلول لمواجهة الآثار السلبية لتلك الظاهرة. وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي، النتائج التي توصلت اليها الدراسة : تأتي الدوافع الاقتصادية في مقدمة العوامل المحفزة للأفراد والجماعات على اللجوء لهذا النمط الخطير من الهجرة.

(جمال الدين وآخرون، 2021) الهجرة الدولية وآثارها على العراق، هدفت هذه الدراسة: إلى معرفة مؤشرات واقع الهجرة في العراق ومعرفة أسبابها وآثارها السلبية على الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي النتائج التي توصلت اليها الدراسة: ضعف الجهود لمعالجة ظاهرة الهجرة التي كانت سبباً في انتشار ظاهرة الإرهاب، حيث أدى الإرهاب إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي .

(أميرة وآخرون، 2020)، ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورومغاربية، الحركات والتداعيات– دراسة في تأثيرات التحولات السياسية ما بعد 2011 . 2020 هدفت هذه الدراسة إلي: التعريج على واقع الهجرة في المنطقة المتوسطية وتطوراتها بالأخص في الفترة 2011، اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي، والنتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن غياب إرادة سياسية لمواجهة الهجرة غير الشرعية يرتبط بمدى تعارض الحلول بين دول شمال المتوسط وجنوبه، فيجب على دول الجنوب بناء تنمية حقيقية بالتزامن مع الحلول الأمنية وهذا بمساهمة حقيقية مع دول الشمال.

(أبوزيد، 2019) الهجرة غير الشرعية وآثرها على الأمن القومي الليبي، هدفت هذه الدراسة إلى: دراسة الأسباب التي أدت إلي معرفة آثار الهجرة غير الشرعية في الأمن الاجتماعي والاقتصادي عن الفترة ما بين العامين (2011 و2017) ومعرفة أهم التحديات التي واجهها الأمن القومي، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي، والنتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن للهجرة غير الشرعية لها تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية ونفسية إلى جانب انتشار الأمراض وظهور سلوكيات تتنافى مع القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية..

(المفترش، 2019) الهجرة غير الشرعية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي، هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على حجم الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي، والتعرف على الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي. اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي، النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين محدودي الدخل في بلدانهم ومن مستويات معيشية منخفضة، ويطمحون للتمتع بمزايا العمل الجديد في الصناعة والخدمات في المدن والمراكز الحضارية الصغيرة والكبيرة .

(محمود ،2017) الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية في الاتحاد الأوروبي. هدفت هذه الدراسة إلي :توضيح الآثار الاقتصادية على الهجرة غير النظامية التي أخذت في الارتفاع في الاتحاد الأوروربي في السنوات القليلة الماضية. اعتمت الدراسة المنهج الوصفي

التحليلي، النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إلى وجود منافع وتكاليف للدولة المستقبلة للاجئين غير النظاميين.

(الصادق، 2012) الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر ليبيا الآثار الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي2012 . هدفت هذه الدراسة إلي: التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا عبر ليبيا، واعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي، والنتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين لا يعملون في بلدانهم قبل الهجرة إلى ليبيا وليس لديهم أي خبرات فنية، كما توصلت إلى ان المهاجرين شباب أكثر من كبار السن.

(Herbert&Elke2011)

هدفت هذه الدراسة إلى: تحليل آثار الهجرة على الأجور والعمالة في وقت واحد، والنتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن الهجرة تقلل متوسط الأجور وتزيد من بطالة القوى العاملة الاجمالية قليلاً على المدى القصير، في حين أنها محايدة على المدى الطويل، كما قدمت الدراسة دليلا قوياً على أن أسهم رأس المال تتكثف مع مفاجآت غرض العمالة.

(Sarip ekkala kerr,William R.kerr.2011)

هدفت الدراسة إلى: تناول حجم والآثار الاقتصادية للهجرة في مختلف البلدان المضيفة ثم استبعاد العمال المهاجرين في سوق العمل في البلد المضيف والآثار المصاحبة للسكان الأصليين، ثم تناولت الدراسة تأثير الهجرة على المالية العامة. النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أنه غالبا ما يستند تقييمات نجاح المهاجرين في أسواق العمل في البلد المضيف إلى مقارنات أجور المهاجرين وفرص العمل مع السكان الأصليين في وقت الدخول وخلال فترة الاقامة.

(Orrenius 2017)

أشارت الدراسة إلى: أن المهاجرين أكثر تكلفة من السكان الأصليين لأن لديهم دخلاً أقل وأطفالاً أصغر، هذا يعني أنهم يشكلون عبئاً كبيراً على الدولة المضيفة التي تدفع ثمن المدارس العامة. لكن على المدى الطويل. النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أشارت النتائج لتقرير الأكاديمية الوطنية للعلوم والهندسة والطب لعام (2016)على الآثار الاقتصادية والمالية للهجرة إلى ارتفاع الهجرة عالية المهارات والانخفاض الأخير في الهجرة منخفضة المهارات يعملان على حل بعض المخاوف الأكثر إلحاحاً حول التأثير المالي للهجرة؛ حيث يمنح المهاجرين ذوو التعليم العالي تأثيرات مالية إيجابية كبيرة وذلك لمساهمتهم في الضرائب أكثر بكثير مما يستهلكون في المنافع العامة .

1-9-التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين أن هذه الدراسات تناولت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في كونها تدرس ظاهرة الهجرة غير النظامية وآثارها الاقتصادية، كما اتفقت الدراسة

الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي، وقد أثارت الدراسات السابقة الدراسة الحالية في تأصيل الإطار النظري، وفي بلورة إشكالية الدراسة وأهدافها، وأن ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها تناولت الآثار الاقتصادية لظاهرة الهجرة غير النظامية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة من (2019/ 2025).

الإطار النظري والتحليلي للدراسة:

2-1: -مفهوم الهجرة:

الهجرة من الناحية اللغوية: تعني الخروج من بلد إلى آخر ويسمى الشخص مهاجراً عندما يهاجر ليعيش في أرض أخرى بفعل الظلم أو طلباً للأمان والعدل والعيش الأفضل والرغيد، فهي ظاهرة عالمية انتجتها الاختلالات وعدم التكافؤ في مستوى العيش، ومن التصورات الأولى التي تبنت نظريات الهجرة هي ما تسمى بمعادلة التوازن بين الوحدات الجغرافية المختلفة كما صاغها جون ميلز الذي افترض أن الهجرة ماهي إلا شكل من أشكال التوازن السكاني بين الوحدات الكونية المختلفة، بمعنى آخر أن الهجرة تساعد على تخفيف الضغط السكاني في مناطق العسر الاقتصادي، مقابل تلبية حاجة الوحدات الجغرافية الآخذة في النمو من الأيدي العاملة، وبهذا فإن الهجرة تعد إحدى العمليات المساعدة على إعادة التوازن ما بين الحاجة للمصادر البشرية وتوافر رأس المال . (النجار ،2001،ص 21، 22)

فالهجرة: هي انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إقامة إلى مكان آخر عندما يتوفر لديهم القصد أو النية للبقاء في مكان جديد لفترة غير مقيدة من الوقت. (خليفة، 2010، 2)

الهجرة الشرعية: لم يتم الاتفاق من قبل الباحثون والمهتمون بالهجرة غير الشرعية على تعريف محدد لها فالأمم المتحدة في برتوكول(2000) ضد تهريب المهاجرين تعني الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو مادية مقابل دخول شخص بطريقة غير شرعية عبر حدود الدولة وهذا الشخص ليقيم فيها إقامة دائمة (افطيس، 2009، 3)

تعرف الهجرة الشرعية: بأنها الهجرة التي تتم بموافقة دولية لانتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة.(عثمان؛ كريم، 2008، 4)

الهجرة غير الشرعية: يعرف القانون الليبي الهجرة غير الشرعية بأنها كل من دخل الأراضي الليبية، أو أقام بها من دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى.(قانون رقم 19، 2010، 5)

2-2- واقع ظاهرة الهجرة غير النظامية في ليبيا : شهدت ليبيا تدفق العديد من المهاجرين غير النظامين خاصة من أبناء الدول الإفريقية المجاورة عن طريق مدن الجنوب الليبي، فقد تنامى عدد المهاجرين ما بعد (1985) بشكل كبير فقد بلغ عدد المهاجرين في مدينة الكفرة وحدها(7000) أي ما نسبته (14%) من عدد السكان البالغ (50000) خمسين الف نسمة حسب التعداد لسنة (2006) وحسب نتائج الحصر الميداني الذي قامت به الإدارة العامة للجوازات فرع الكفرة لسنة (2005) بلغ عدد الوافدين المتواجدين في مدينة الكفرة (14127)

أربعة عشر الف ومائة وسبعة وعشرون شخصاً أي ما نسبته (33%) من إجمالي عدد السكان المقيمين بالمنطقة، ويشكل الوافدين من الجنسيات الإفريقية أعلى نسبة فقد وصلت نسبتهم حوالي(59%) من إجمالي الوافدين. (عوض،2007، 25)، وتبين بعض الدراسات أن المهاجرين يأتون لليبيا للاستقرار المؤقت ثم مواصلة الهجرة غير النظامية عبر البحر المتوسط إلى إيطاليا. وقد بين تقرير (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2018) الذي تضمن إحصائيات للمهاجرين غير النظامين الوافدين إلى بعض المدن الليبية، فقد وصل حوالي (100.205) مهاجر الى مدينة طرابلس، وإلى مدينة مصراتة حوالي (50.187) مهاجراً بنسبة (11%) وإلى مدينة الزاوية (25.985) مهاجراً بنسبة (6%)، وإلى مدينة بنغازي حوالى (6.889) مهاجراً، والكفرة (17.965) وإلى مدينة إجدابيا حوالى (30.006)، وسبها (35.800)، ومدينة مرزق حوالى (41.209)، فقد بلغت نسبة المهاجرين الذين يقيمون بمدن الغرب الليبي (68%) من إجمالي عدد المهاجرين، ونسبة تواجدهم في مدن الشرق الليبي(33%) وقد بلغت نسبة تواجدهم بمدن الجنوب (1%)، ولعل سبب تواجدهم في الغرب الليبي يرجع لتوفر فرص العمل، وتنوع النشاط الاقتصادي، وسهولة الاتصال بوسطاء الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى أن مدن الشرق والغرب أقرب إلى جنوب أوروبا التي تعتبر دول المقصد للمهاجرين.

وفي إطار مصفوفة تتبع النزوح في ليبيا الخاص بالمنظمة الدولية للهجرة في الجولة (42) مايو يونيو(2022) أن مجموع المهاجرين في ليبيا بلغ (667.440) مهاجراً تنحدر أصولهم لأكثر من (41) جنسية، حيث بلغت نسبتهم في الغرب الليبي (56%) وفي الشرق الليبي (31%) وفي مدن الجنوب (13%) ،وتبين بيانات مصفوفة تتبع النزوح في جولة (41) ابريل(2022) بينت أن عدد المهاجرين في ارتفاع مستمر فقد بلغ عدد المهاجرين (649.788)، وأن عدد المهاجرين الذين تم احصاؤهم في ليبيا خلال الجولة (42) عدد المهاجرين لنفس الفترة من السنة الماضية (597.611) مهاجراً، وفي الجولة(37) يونيو (2021) وهو كذلك أعلى قليلاً من عدد المهاجرين المسجل في سنة (2019) (655.144) مهاجراً في الجولة (26) يوليو(2019). وفي التقرير السنوي للمنظمة الدولية للهجرة لسنة (2024) قد بلغ عدد المهاجرين إلى ليبيا (51.704) مهاجراً، كما بلغ عدد المهاجرين في ليبيا (928.839) مهاجراً لسنة (2025) (المنظمة الدولية للهجرة، أغسطس وأكتوبر 2025

الشكل (1) يبين توزيع المهاجرين وفقا للمناطق الجغرافية في ليبيا لسنة 2020 وفقا لمصفوفة المنظمة الدولية للهجرة

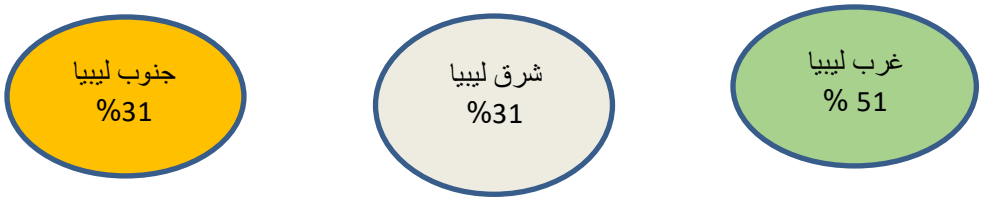

2-3- أسباب الهجرة غير النظامية:

1) هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى الهجرة نذكر منها:

أ- عدم وجود استقرار سياسي في دولهم، بالإضافة لغياب الديمقراطية وتزايد القمع وانتهاكات حقوق الإنسان المدنية.

ب- عدم توفر نظام تعليمي متوازن، وعدم التنسيق بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية الوطنية.

ت- انخفاض المستوى المعيشي وانخفاض الدخل.

ث- عدم الاهتمام بالعلم والتعليم وانخفاض الإنفاق على البحث والتطوير.

ج- عوامل الجذب التي تهيؤها الدول الرأسمالية لهجرة العقول وتقديم الخدمات والامتيازات كافة لهم.

ح- تكيف الطلاب العرب الدارسين في الخارج مع نمط الحياة الغربية.

2) أهم الدوافع الهجرة غير النظامية عبر ليبيا نحو أوروبا:(الرشيد؛ دربالة،2021، 215، 216)

أ- قرب ليبيا من الشواطئ الأوروبية و موقعها الاستراتيجي حيث إنها تمثل حلقة وصل بين عدد من الدول الإفريقية جنوباً وبين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط شمالاً.

ب- هشاشة مؤسسات الدولة وانحسار دورها في التعاطي بجدية مع ملف الهجرة غير النظامية، ويتمثل في عدم تفعيل القوانين الليبية الرادعة للمهاجرين على تسللهم ودخولهم إلى ليبيا عبر المنافذ غير القانونية، زاد ذلك من نسبة المقبلين على الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبر ليبيا

ت- قوة شبكات التهريب والاتجار بالبشر، حيث نشطت هذه الشبكات في البلاد نتيجة الفوضى وغياب فعالية مؤسسات الدولة مما أدى إلى سيطرة تلك العصابات الإجرامية على نقل المهاجرين عبر البلاد لقاء الأموال.

ث- إن ما يدفع للهجرة التفاوت في مستوى العيش بين المجتمعات المصدرة ومجتمعات دول العبور.

ج- عدم فعالية سياسات إدارة الحدود الممتدة بين الدول الإفريقية وليبيا حيث تسمح بنشاط مهربي البشر، أي بمعنى غياب وتعاون أمنيين بين ليبيا ودول الجوار في مكافحة الهجرة غير النظامية إضافة إلى ذلك عدم قدرة السلطات الليبية على ضبط الحدود الجنوبية التي تمتد أغلبها على الصحراء.

ح- استغلال عدم قدرة السلطات الليبية السيطرة على حدودها الشاسعة حيث أن معظم المنافذ البرية تعتمد أساليب بدائية مما يسهل دخول المهاجرين عبر الصحراء للأراضي الليبية.

خ- الإجراءات المشددة التي أقامتها دول المقصد لحماية جدودها وتأمينها من المهاجرين غير الشرعيين من خلال إقامة المراكز الإلكترونية للمراقبة، وبناء جدار حدودي مجهز برادارات وأجهزة رؤية ليلية، وإنشاء وكالة متخصصة تعني بحراسة الحدود والسواحل، وعمليات صوفيا لدول أعضاء الاتحاد الأوروبي مما اضطر أعلب المهاجرين البقاء في ليبيا.

شكل رقم (2)

يبين الدوافع الرئيسية لمغادرة بلد الأصل وفقاً لمصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لسنة 2022/2021

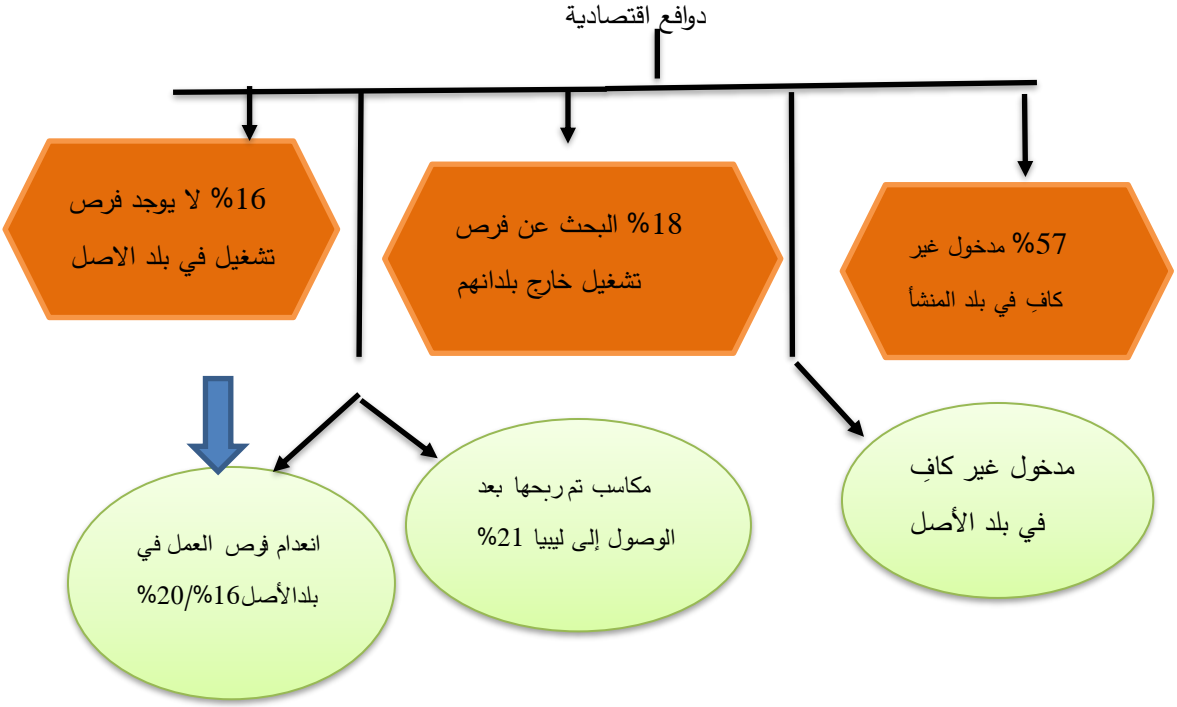

شكل (3) دوافع أخرى غير اقتصادية

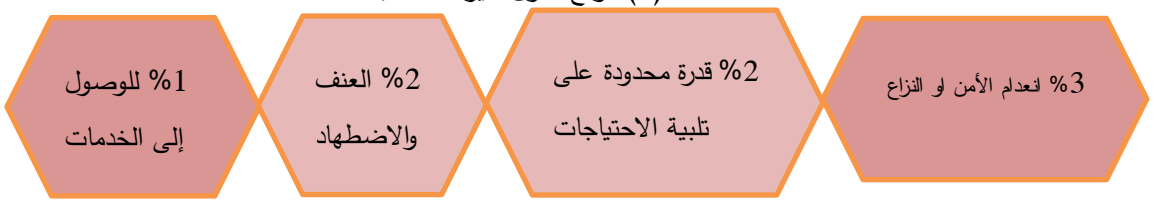

إعداد: الباحثة

2-4-الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية:

1) آثار الهجرة غير النظامية على سوق العمل في البلد المتلقي:

تؤثر الهجرة على حجم العمالة الوطنية وعلى أجورهم كما تؤثر على أنواع الوظائف التي يشغلها العمال الوطنين نتيجة زيادة المنافسة بينهم وبين العمالة المهاجرة، حيث تتوقع النظرية الاقتصادية أن أي زيادة في عدد العمال بسبب الهجرة سيؤدي إلى انخفاض مستوى الأجور، ويتوقف التأثير على سوق العمل والأرباح على كيفية استبدال المهاجرين الجدد بنسبة من العمالة القائمة بالدولة المتلقية للمهاجرين، فكلما زادت نسبة الاستبدال بينهم كلما زادت الآثار السلبية. وتشير العديد من الدراسات إلى آثار الهجرة على السكان الأصليين ومدى تأثير الهجرة على العمالة والأرباح، وقد توصلت إلى نتائج عديدة منها:

أ- أي آثار سلبية سوف تتركز على العمال الذين هم بدائل للمهاجرين، مثل المواطنين وذوي المهارات المنخفضة أو المهاجرين السابقين.

ب- إن الآثار السلبية سوف تقل مع مرور الوقت مع ضبط أداء النشاط الاقتصادي.

تبين العديد من الدراسات إلى أن أغلب الآثار سلبية على السكان الأصليين والمهاجرين السابقين الأقل تعليم أو الأقل مهارة مقارنة بالمهاجرين الأكثر تعليما أو الأكثر مهارة. ومن المتوقع تأثير المهاجرين غير النظاميين على هيكل سوق العمل، فقد يكون للمهاجرين غير النظاميين أثر سلبي أكبر من المهاجرين النظاميين على العمال المواطنين المتنافسين إذا كانوا على استعداد للعمل في سبيل الحصول على أجور منخفضة أو في الظروف الصعبة (محمود، مرجع سابق،632)

2) انتشار الأعمال غير المشروعة: تؤدي الممارسات غير القانونية التي يمارسها المهاجرين إلى بروز العمالة غير المشروعة خاصة في ورشات البناء أو المطاعم بحكم كونها عمالة رخيصة الثمن، مما قد يؤثر ذلك في نسب التوظيف في البلد المتلقي للمهاجرين. كما سيؤدي ذلك إلى ظهور شبكات تمارس التجارة الوهمية في إطار شركات وهمية مخصصة للنصب والاحتيال، ناهيك عن انتشار جرائم مختلفة كغسيل الأموال، والتهريب، كما أن وصول مهاجرين غير شرعيين إلى دولة معينة سيكبدها خسائر مادية كبيرة خاصة إذا ما تم حجزهم في مراكز مخصصة لهذا الغرض.

3) الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين: حيث تعاني الدول المستقبلة للمهاجرين من نقص الأيدي العاملة فيها، ولهذا فإن هؤلاء المهاجرين يستغلون حاجة هذه الدول للعمالة، فيسعون للهجرة إليها، ولا سيما أن هؤلاء لديهم استعداد للعمل في جميع المجالات، وخاصة تلك المهن التي تعزف شعوب تلك البلاد عن العمل فيها، فيكون بذلك الباب مفتوحا أمام المهاجرين غير النظاميين الذين بطبيعة الحال – يقبلون الانخراط في مثل هذه المجالات. (محمود، بدير 2009، ص12)

4) ارتفاع معدلات البطالة في الدول التي تشهد ظاهرة الهجرة: مما يؤدي إلى اختلال آليات سوق العمل وخلق عدم التوازن بين العرض والطلب، نتيجة لكثرة العمالة العشوائية غير الضرورية، من ثم تدني مستوى معيشة الأفراد (بو عناني؛ الصباح،1990، 144)نظرا لتذبذب وندرة التنمية في الدول الأصلية مقارنة بالدول المستقبلة للمهاجرين، هذا ما يدفع الأفراد إلى الهجرة غير النظامية بحثاً عن الرفاهية (بو حادة، 2020، 142) وقد كشف موقع (TradingEcpnomics) احتلال ليبيا المركز الثاني في سلم الدول العربية الأكثر في نسب البطالة، وفق التقرير الذي يرصد نسب البطالة في ليبيا للأعوام (2010- 2020) حيث بلغت نسبة البطالة في المتوسط (18%)، حيث كانت فلسطين في المركز الأول ب(29.10%) ومن الصعب

حصر أسباب البطالة في ليبيا نظراً لأنها مشكلة مركبة. وبالتالي فقد انعكست التداعيات الاقتصادية للهجرة غير النظامية في ليبيا فيما تخلفه من نفقات ضخمة على المهاجرين على طول الساحل الليبي، مما انعكس سلباً على الاقتصاد المحلي. ومن ثم الآثار الاقتصادية التي تخلفها الهجرة غير النظامية كالآتي: (بركان، 2012، 58)

- خلق عدم توازن: إن عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل، بسبب كثرة العمالة المتسللة. حيث توجد بعض الآراء التي تقول أن المهاجرين يأخذون وظائف المواطنين، وإنهم يزيدون من المعروض من العمالة وبالتالي انخفاض الأجور.
- ظهور سوق موازية للعمالة التي تقبل بأجور أقل، نتيجة انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية.
- تزايد نسبة البطالة بين العمالة العشوائية في ليبيا، والبطالة بشكل عام.

كما شكل البعد الاقتصادي تداعيات شهدها الاقتصاد الليبي، حيث إن الهجرة غير النظامية سببت ارتفاع الفاتورة الاقتصادية في ليبيا، أمام ضعف قدره الحكومة الليبية على تنظيم الهجرة، مما شكل أزمة اقتصادية. (أبوزيد، 2017، 75)

جدول رقم(1)

يبين الأعمال التي يشغلها المهاجرون بعد وصولهم إلى ليبيا

نوع الأعمال التي يشغلها المهاجرون في ليبيا	النسبة لسنة 2021	النسبة لسنة 2022
أعمال غير مهرة (فلاحة، بناء، التنظيف)	%07	%46
أعمال مهرة (تصنيع، مبيعات)	%08	%28
أعمال (الحرف والنجارة)	%34	%14
أعمال تقنين أو مهن مساعدة (مساعدين في البناء)	%09	%12

المصدر: الباحثة بالاستعانة ببيانات المنظمة الدولية للهجرة غير الشرعية لسنة(2022/2021)

نلاحظ من الجدول السابق أن النسبة الأكبر للعمالة في أعمال غير المهرة (الفلاحة–البناء–التنظيف) حيث تراوحت النسبة(46%)لسنة (2022)، وكذلك في أعمال (الحرف والنجارة) فإن النسبة كانت (34%) لسنة(2021)، بالإضافة إلى أن نسبة العمال في تزايد خلال سنة (2022).

5) ضياع الدخل الضريبي: بعكس الهجرة النظامية فإن المهاجرين غير النظامين هم خارج الوعاء الضريبي الرسمي مما يسبب ضياع دخل للدولة من الضرائب التي ينبغي تحصيلها عن دخولهم، وبالرغم من أن تكلفة الأجرة للمهاجر غير النظامي بالنسبة لأصحاب العمل قد تعتبر غير شاملة لتكلفة أي ضرائب عامة مما قد يفيد أصحاب الأعمال، إلا أن قيمة الإنتاج الناتج عن عمل هؤلاء المهاجرين لا يتم تحصيل الضريبة عليها؛ وبالتالي تعتبر استنزافاً لموارد الدولة حيث إنها تغطي تكاليف الخدمات العامة كالصحة والتعليم والأمن لفئة المهاجرين غير النظاميين.(اشكال، أمعرف، 2019، 15)

6) الخدمات العامة المقدمة للمهاجرين غير النظاميين:

أ- علاقة الخدمات العامة بالنمو الاقتصادي للدولة: إن الخدمات العامة المقدمة من الدولة التي تتم تغطيتها من الموازنة العامة ترتبط بالنمو الاقتصادي بعلاقة غير مباشرة ولكنها في العموم قوية، فالخدمات التي تكفلها الدولة تمتد من ضمان الصحة الفردية والعامة للمجتمع إلى توفير التعليم المبدئي لكل أفراد المجتمع بغض النظر عن ظروفهم المعيشية وأخيراً فرض وإنفاذ القانون، هذه الخدمات تأتي تحت بنود الإنفاق الصافي ولا يقابلها في الواقع أي إيرادات إلا أن آثارها الإيجابية على استقرار المجتمع هي التي تؤثر في زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي أو انقاصه إذا ما كانت آثارها سلبية نتيجة لعدم توفرها.

ب- الإنفاق الزائد في الصحة: إن توفير العلاج اللازم للمهاجرين غير النظاميين كمسئولية الدولة المتلقية فإن هذا الانفاق سيزيد من المصاريف المخصصة للصحة، وكذلك الإنفاق على المستلزمات الغذائية. وهنا يصعب تحديد الزيادة التي تتكبدها الدولة نتيجة إضافة هذه الفئة على البرنامج الصحي المكفول حكومياً إلا أن إحصائيات منظمة الصحة العالمية تفيد بزيادة الصرف على الفرد بقطاع الصحة في ليبيا من (199) دولار للفرد في سنة (1995) الى (371) دولار للفرد في (2014) أي بزيادة قدرها (142) دولار للفرد. ويشمل الصرف الزائد على المهاجرين غير النظامين تلك التكاليف التي تتكبدها الدولة في سبيل خدمات للمهاجرين قد يتم نقلها من المهاجرين إلى المجتمع الليبي. والجدول التالي يبين النفقات المقدمة للمهاجرين في ليبيا خلال سنة(2022/ 2024/2023).

جدول رقم (2)

يبين المساعدات المقدمة للمهاجرين غير النظامين في ليبيا لسنة 2024/2023/2022

نوع المساعدة المقدمة للمهاجرين	عدد المهاجرين لسنة 2022	عدد المهاجرين لسنة 2023	عدد المهاجرين لسنة2024
مواد إغاثة أساسية	35,393	51,704	8.770
مساعدات غذائية	49,260	14,190	14.190
مساعدات غير غذائية	39,683	23,003	160.544
مساعدات صحية ونفسية	10,296	163,477	9.369

المصدر: تقرير المنظمة الدولية للهجرة غير الشرعية في ليبيا سنة 2022 /2024/2023

يبين الجدول السابق رقم (2) حجم المساعدات الإنسانية التي تقدمها الدولة الليبية للمهاجرين من مواد غذائية وإغاثة، ومساعدات صحية فإن هذه المساعدات تكاليف تتحملها الدولة.

ت- الإنفاق الزائد في التعليم: تعتبر ليبيا دولة عبور للمهاجرين ومعظم هؤلاء يقعون في الفئة العمرية ما فوق التعليم الإلزامي، إلا أن إطالة فترة العبور في ليبيا قد ينجم عنها الحاجة إلى تعليم أعداد متزايدة من أبناء المهاجرين، ولا توجد إحصائيات محددة في هذه الناحية، ولا يعتقد أن هذه المصاريف ستكون كبيرة لعاملين هما: طبيعة الهجرة النظامية نفسها من حيث كونها هجرة. هدفها العبور، وكذلك فإن معظم المهاجرين ينتمون إلى فئة الذكور الذين تزيد أعمارهم عن (15) سنة؛ ولذلك فهم لا يحتاجون إلى التعليم. المشكلة هنا تتمثل في إطالة مدة العبور حيث يمكن أن تتكون عائلات ويتحتم على الدولة الليبية أن تقوم بتعليم الأطفال، وهو ما يحدث بالتزايد نتيجة الضغوط الدولية لإيقاف قوافل الهجرة الخارجية من ليبيا باتجاه أُوروبا. بالرغم من إلزامية تعليم الأطفال من ناحية قانونية ومن ناحية أخلاقية تقع على الدولة الليبية بغض النظر عن التكاليف الإضافية لهذه العملية إلا أنه لا يتوقع أن يقوم المستفيدين من هذا الصرف بالمساهمة في الاقتصاد الليبي في فترات لا حقة لطبيعة بقائهم المؤقت مما قد يعتبر فرص مفقودة. (أشكال، أمعرف، مرجع سابق، 14)

7) التحويلات المالية للمهاجرين: تمثل التحولات المالية تسرب في العملات الأجنبية إلى الخارج، فهي تشكل ضغطاً مستمراً على ميزان المدفوعات وخاصة في الحساب الجاري، ويعد ارتفاع نسبة التحولات المالية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من أهم مصادر الضغط على الموازنة العامة للدولة، فضلاً عما يزيده من الأعباء المالية على الخدمات العامة التي تتحملها الميزانية الحكومية مثل الأمن والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، التي سبق الحديث عنها، وزيادة الضغط على السلع والخدمات المنتجة محلياً واستخدام المرافق العامة والاستفادة من الدعم المقدم،(طلعت،2011، 28) ومن ثم التأثير على حجم الاستثمار من خلال الفوائض الإنتاجية المتمثلة بالتحويلات الرأسمالية، بالإضافة لتأثيرها على ميزان المدفوعات من خلال اختلال حسابات رأس المال من جهة، واختلال الميزان التجاري من خلال ارتفاع نسبة الاستيرادات الكلية في التجارة الخارجية نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستيراد الناتج بالأساس من خلال ارتباط استهلاك المهاجرين بأنماط استهلاكية معينة لا يمكن تغييرها بسهولة من جهة أخرى. (إبراهيم، 2001، 54) ومن التحولات المالية للمهاجرين غير النظاميين في ليبيا وحسب تقرير منظمة الهجرة الدولية، فقد بلغت التحويلات المالية للمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا سنة (2019) (146) دولاراً أمريكيا، أما التحويلات المالية في شهري يوليو وأغسطس سنة(2020) بلغت هذه التحويلات التي أرسلها المهاجرون إلى أوطانهم(26%) وأن هذه التحويلات تساعد أسرهم في تلبية احتياجاتهم اليومية، وبحسب هذه الدراسة فإن(79%) من

المهاجرين الذين يرسلون تحويلات مالية ذكروا أن هذه التحويلات(47%) تغطي النفقات الغذائية (46%) تغطي مصاريف الإيجار والمرافق، وإن نسبة (22%) مصاريف صحة و(17%) دراسة الأطفال. (تقرير الهجرة في ليبيا الجولة32 يوليو 2020)، أما في شهري يوليو وسبتمبر لسنة (2020) قد بلغت التحويلات المالية(123) دولاراً أمريكيا، وهذه التحويلات تمثل المصدر الأول لمدخول أسرتهم، وإنها تساعدهم في تغطية النفقات مثل نفقات الغذاء والاستئجار أو من أجل البناء وفي الاستثمار أو سداد الديون، أما التحويلات المالية في شهري يوليو وأغسطس سنة(2021) بلغت التحويلات المالية التي أرسلها المهاجرون إلى أوطانهم(39%) وقد بلغت هذه التحويلات(103) دولاراً أمريكيا (تقرير ليبيا عن الهجرة يوليو 2021 الجولة 38)، وبحسب المنظمة أفاد المهاجرون المستطلعون فيما بين شهري مايو ويونيو سنة(2022) انهم قد أرسلوا تحويلات مالية بلغت(82) دولاراً أمريكيا إلى أوطانهم، وقد استمر ارتفاع نسبة المهاجرين الذين ذكروا أن التحويلات التي يرسلونها تمثل المصدر الأول لمدخول أسرهم، وأن هذه التحويلات تساعد أسرهم في تلبية احتياجاتهم (غذائية، إيجار، تعليم، صحة)، وأن لهذه التحويلات المرسلة تأثيرات اقتصادية واجتماعية (مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة الجولة 43لسنة 2022) . فمن تأثير التحويلات المالية على البلد المتلقي يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في النشاط الإنتاجي الموازي في الدخل؛ حيث إن هذه التحويلات تمول الطلب في أسواق السلع الاستهلاكية الترفيهية والمعمرة، بالإضافة إلى أسواق الأراضي والعقارات، وأسواق الخدمات، وتوسع نطاق الاستهلاك على عدد أكبر من الأفراد بالنسبة للسلع غير الضرورية وزيادة السلع الكمالية، مما يؤدي إلى ظهور أثر المحاكاة وتعميق الفوارق في المجتمع. بالتالي فإن فائض الطلب يولد ارتفاع كبير في أسعار المنتجات والخدمات المتداولة في تلك الأسواق. مما يؤدي الى ضغوط تضخمية تدفع بالأسعار نحو الارتفاع. وأن هذا الطلب الاستهلاكي الإضافي الممول من التحويلات يؤدي إلى زيادة تدريجية من المكون الاستيرادي للسلع والخدمات، وتضخم فاتورة الاستيراد في موازين المدفوعات للدول النامية وينتج عنه إحلال متزايد للمنتجات المستوردة وإشباع حاجات استهلاكية ترفيهيه، نتيجة دفع الأسر التي هاجر أحد أفرادها إلى اتباع أنماط استهلاكية جديدة لم تكن معهودة من قبل. (وليد، 2011، 70، 71)

هناك مجموعة أخرى من الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية نذكر منها:

- تزايد نسبة البطالة التي تعد من أهم الآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية فإن تدفق المهاجرين غير الشرعيين ينتج عنه توافر للأيدي العاملة الرخيصة، الأمر الذي يؤثر في نسب التوظيف للأفراد الأصليين.
- التكاليف التي تدفعها الدولة من أجل رعاية المهاجرين وتوفير الخدمات الصحية والإقامة إذا ما تم حجزهم في مراكز متخصصة.

- التأثر في قانون السوق وذلك بخلق عدم التوازن بين العرض والطلب بسبب تدفق العمالة المتسللة للبلاد.
- تتحمل الدولة أعباء وتكاليف اقتصادية كتبعات لذلك بخاصة أن الأعمال المرتبطة بالتهريب لمختلف أنواع السلع والوقود والمواشي تؤثر في الاقتصاد الوطني لا محالة، وبخاصة فيما يتعلق بانخفاض العمالة الوطنية وتدهور القدرة الشرائية، والتعود على مظاهر الربح السريع والثراء غير المشروع. (عربية، 2022، 74)
- تقوم عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين بعمليات غسيل الأموال، بمعنى تحويل الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية كالاتجار بالمخدرات او البشر، بهدف إخفاء وإنكار المصدر غير الشرعي لتجنب المسؤولية القانونية، كما يقومون بالتهريب من الدفع الضريبي مما يؤثر ذلك في الاقتصاد الوطني.
- تعاني ليبيا من التدهور في قطاعات البنية التحتية كافة من كهرباء وطرق والمواصلات، والمياه والصرف الصحي فيشكل هؤلاء المهاجرين عبئاً على البنية التحتية.
- تفشي ظاهرة الرشوة والتي يعتمد عليها المهاجرين للحصول على الوثائق الضرورية للبقاء في البلاد.
- نظراً للنقص في الأيدي العاملة الوطنية بخاصة في أعمال الفلاحة والبناء والبيع في المحلات التجارية، لذلك فإن أغلب المهاجرين يستقرون في تلك المدن يمارسون هذه المهن يجمعون الأموال ومن ثم تحويلها إلى العملة الصعبة للمغادرة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها في السوق السوداء الأمر الذي يؤدي بالأضرار على الاقتصاد الوطني من خلال تحويل العملة الصعبة.
- إن خزينة الدولة تخسر الكثير من مستحقات المهاجرين سواء كانت رسوماً جمركية أم رسوم دخول تقدر بملايين الدولارات لتذهب في جيوب عصابات التهريب التي استغلت الحدود بحسابها الخاص . (شبيك، مرجع سابق، ص 136)
- استنزاف المياه واستخدامها من قبل العمال غير النظاميين في غسيل السيارات والسجاد كحرفة مؤقتة.
- استنزاف السلع المدعومة التي هي متخصصة لليبيين.
- اكتشاف العديد من تزوير العملة بسبب العمالة غير النظامية في ليبيا.(عمر، مرجع سابق،234)

2-5 – الآليات الأمنية لمكافحة الهجرة غير النظامية:

أ- العمل على تنفيذ المعايير الدولية والخاصة بتأسيس المنافذ ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

ب-تفعيل دور جهاز الشرطة لمراقبة عمليات الدخول والخروج وتصاريح الإقامة ونوع التأشيرات ومدتها وغيرها. بالإضافة إلى تفعيل مفهوم الأمن الديموغرافي عن طريق إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في حماية الحدود.

ت- إقامة المشاريع التنموية الوطنية والإقليمية التي من شأنها أن تساعد على الاستفادة المثلى من مواطني البلدان المصدرة للمهاجرين على أرض وطنهم. (رشاد،2011، 29)

ث- المشاركة في تنفيذ الخطط الأمنية المشتركة؛ بحيث يكفل حفظ الأمن والنظام العام في الدولة، كذلك وضع الخطط الاستراتيجية التي من شأنها الحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية بليبيا.

ج- إعداد وتنفيذ الخطط الأمنية لمكافحة جرائم تهريب البشر والتسلل، وتوثيق القيود الخاصة بالمتسللين والمهربين الذين يتم ضبطهم وإعداد قاعدة بيانات بهذا الخصوص.

ح- ضبط المهاجرين غير النظاميين في ليبيا ووضعهم بمراكز إيواء ومتابعتهم واستكمال الإجراءات الخاصة بترحيلهم إلى أوطانهم الأصلية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

خ- إعداد البحوث والدراسات ذات العلاقة بأسباب ظاهرة الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر، والحد منها، واقتراح أساليب العمل، وإدخال التقنيات الحديثة للحد من هذه الظواهر.

د- تحديد وحصر الصعوبات التي تعاني منها التمركزات الأمنية، وإيجاد الحلول الكفيلة لمعالجتها. (عمر، 2020، 109)

الخلاصة:

بينت الدراسة أن للهجرة غير النظامية آثاراً اقتصادية من هذه الآثار تزايد الأيدي العاملة الرخيصة؛ بسبب تدفق أعداد المهاجرين غير النظامين الأمر الذي يؤثر في نسب التوظيف للسكان الأصليين، كما تؤثر الهجرة غير النظامية في تحمل الدولة الليبية أعباء وتكاليف اقتصادية كتوفير الخدمات اللازمة (صحية، وتعليمية، غذائية)، كما بينت الدراسة أن أغلب المهاجرين يقومون بأعمال الفلاحة والبناء، والنجارة، ويستقرون في تلك الأعمال لفترة يجمعون الأموال، ومن ثم تحويلها إلى عملة صعبة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة في السوق الموازي، الأمر الذي يؤدي بالضرر على الاقتصاد الليبي من خلال تحويل العملة الصعبة (الدولار) . ومن الآثار الاقتصادية للتحويلات المالية على البلد المتلقي يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في النشاط الإنتاجي الموازي في الدخل فهذه التحويلات تمول الطلب في أسواق السلع الاستهلاكية الترفيهية والمعمرة، مما يؤدي إلى ظهور فوارق بين أفراد المجتمع. بالتالي فإن فائض الطلب يولد ارتفاعا كبيرًا في أسعار المنتجات والخدمات المتداولة في تلك الأسواق؛ مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية تدفع بالأسعار نحو الارتفاع. وإن هذا الطلب الاستهلاكي الإضافي الممول من التحويلات يؤدي الى زيادة تدريجية من المكون الاستيرادي للسلع والخدمات، وتضخم فاتورة الاستيراد في موازين المدفوعات للدول النامية.

النتائج والمناقشة

النتائج

من خلال الطرح السابق توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. بينت الدراسة أن تواجد المهاجرين في المدن المطلة على الساحل أي مدن الغرب والشرق الليبي أكثر من تواجدهم في مدن الجنوب، ولعل سبب تواجدهم في الغرب الليبي يرجع لتوفر فرص العمل، وتنوع النشاط الاقتصادي، وسهولة الاتصال بوسطاء الهجرة غير الشرعية.
2. من أسباب الهجرة غير النظامية فشل عمليات التنمية، وانتشار الفساد الإداري، وازدياد البطالة في بعض الدول.

3. أن المصاريف الزائدة التي تتكبدها الدولة على المهاجرين غير النظامين في سبيل تقديم خدمات للمهاجرين (صحية، غذائية، تعليمية) يتم تغطيها من الميزانية العامة للدولة، تأتي تحت بنود الإنفاق الصافي، ولا يقابلها في الواقع أي إيرادات.
4. أن التحويلات المالية التي تتم عبر قنوات غير رسمية (الأصدقاء، والاقارب) تؤثر على الميزان التجاري وميزان الدفوعات للدولة فإن هذه التحويلات تعد مصدر ضغط على الميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى تأثير التحويلات المالية على البلد المتلقي يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في النشاط الإنتاجي الموازي للدخل؛ حيث أن هذه التحويلات تمول الطلب في أسواق السلع الاستهلاكية الترفيهية والمعمرة.

التوصيات:

1. دعم حرس الحدود بالإمكانيات اللازمة كبناء شبكة مراقبة إلكترونية، والرفع من مرتباتهم، وصرف علاوات تميز، والعمل على تثقيفهم وتوعيتهم بخطورة هذه الظاهرة وأهمية ما يقومون به من عمل لصالح وطنهم وحمايته.
2. تكثيف الجهود بين جميع المصالح الأمنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير النظامية، ومصالح الدول المجاورة، وتبادل الخبرات والتعاون في كيفية التعاون مع هذه الظاهرة وتشديد الإجراءات التي تحد من محاولات التسلل لدولة ليبيا.
3. العمل على وضع سياسات مالية للتحويلات المالية للمهاجرين عبر القنوات الرسمية للتحويل (كالبنوك، ووكالات تحويل الأموال، وغيرها من القنوات الرسمية).
4. محاربة الهجرة غير النظامية من خلال مواجهة الأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة التي يغلب عليها شروط الفقر، وازدياد الفوارق الاجتماعية بسبب تنامي ظاهرة البطالة، والعمل على إيجاد خطط استراتيجية اقتصادية واجتماعية لخلق فرص عمل واحترام الكرامة الإنسانية.

قائمة المراجع

- إبراهيم، الصوفي الشيباني (2001) التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد(48).
- أبو عناني، سميحة، جريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية، مجلة تاريخ العلوم، جامعة الجزائر، العدد الثاني. أمل يوسف الصباح (1990) البيانات الإحصائية لظاهرة الهجرة، مجلة عالم الفكر، مجلد (17)، ع(02) .
- أبوزيد، محمد امحمد (2019) الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-2017) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.
- اشكال، غزالة احمد؛ أمعرف، سعاد عياش، (2019)، الهجرة غير النظامية وتأثيرها على الاقتصاد الليبي- مدخل المكاسب والتكاليف دراسة مقارنة، المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، سرت، ليبيا، 18- ديسمبر 2019.

- افطـيس، نجـاة عبدالسـلام (2009) الآثـار الاقتصـادية والاجتماعيـة والصـحية للهجـرة غيـر الشـرعية علـى سـكان منطقـة زوارة للفتـرة (1997– 2007) جامعـة الفـاتح سـابقاً طـرابلس، قسـم الجغرافيا.
- أميـرة، طـاهر؛ محمـد بونيـف سـامي، ظـاهرة الهجـرة فـي المنطقـة الأورومغاربيـة، الحركـات والتـداعيات– دراسـة فـي تـأثيرات التحـولات السياسـية مـا بعـد 2011، المجلـة الجزائريـة للدراسـات السياسية، المجلد 07، العدد(02) 2020.
- الرشـيد، سـعد الـزروق؛ دربالـة، امحمـد المبـروك،(2021) إشـكالية الهجـرة غيـر الشـرعية علـى العلاقـات الدوليـة دراسـة فـي ضـوء العلاقـات الليبيـة الإيطاليـة للحـد مـن إشـكالياتها، جامعـة سـبها ،كلية القانون
- الصـادق، إبـراهيم النـاني 2012، الهجـرة غيـر الشـرعية إلـى أوروبـا عبـر ليبيـا الآثـار الاجتماعيـة والاقتصادية على المجتمع الليبي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة المنصورة، مصر.
- المفتـرش، علـى عبـد الله محمـد(2019)، الهجـرة غيـر الشـرعية وأثارهـا الاجتماعيـة والاقتصـادية على المجتمع الليبي، مجلة علوم التربية، العدد الثالث ديسمبر 2019.
- الشـناوي، عمـرو محمـد، الآثـار الاقتصـادية والاجتماعيـة للهجـرة غيـر الشـرعية دراسـة حالـة دول حوض البحر المتوسط، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 77 سبتمبر 2021
- النجـار، بـاقر سـلمان، (2021) حطـم الهجـرة للثـروة: الهجـرة والعمالـة المهـاجرة فـي الخلـيج العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .
- بركـان، فـايز(2012) آليـات التصـدي للهجـرة غيـر الشـرعية، رسـالة ماجسـتير فـي الحقـوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة كلية الحقوق، 2011–2012.
- بـن عربيـة، ريـاض(2022) واقـع الهجـرة غيـر الشـرعية فـي الجزائـر وتـداعياتها علـى الأمـن الوطن، مجلة الحقوق والحريات المجلد، (10)، العدد(01)
- بـو حـادة، سـارة (2020)، تـداعيات الهجـرة غيـر الشـرعية علـى الأمـن الجزائـري، مجلـة العلـوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، العدد: 01، 2020
- تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2018.
- طلعـت، سـمير(2011) المـؤتمر العربـي الرابـع لتنميـة المـوارد البشـرية، منظمـة العمـل العربيـة، صندوق تنمية الموارد البشرية، مركز فيصل للمؤتمرات، الرياض، 13–15/ 2 /2011.
- جمال الدين، جبار على مسلم؛ رأفت حاتم (2021) الهجرة الدولية وآثارها على العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد(6) أيلول.
- خليفة، عوض سليم (2010) علاقة الهجرة غير الشرعية بمظاهر الاختلال الديموغرافي واحة الكفرة انموذج، مجلة منارة البحوث الاجتماعية، اللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية سابقاً، العدد الثالث.
- رشاد، سلام احمد، (2011) الهجرة غير الشرعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1.

- شبيك، سعاد فرج علي 2023 الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي، قسم علم الاجتماع، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، ورقة بحثية العدد(55) يونيو 2023.
- عثمان، الحسن نور؛ كريم، ياسر عوض (2008) الهجرة غير الشرعية والجريمة، جامعة نائف للعلوم الأمنية، الرياض السعودية.
- عمر، علي مصباح على (2022)، الهجرة غير النظامية أسبابها وآثارها على ليبيا، مجلة الأستاذ العدد 23 خريف 2022.
- عمر، موسى أحمد عيسى(2020) الآليات القانونية والأمنية للحد من الهجرة غير الشرعية بليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مجلد (1) العدد (5)، جامعة طبرق.
- عوض، عبدالرزاق عبدالله،(2007) الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض القيم الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الآداب والتربية، جامعة التحدي سابقاً. جامعة سرت.
- قانون رقم 19 الليبي لسنة (2010) المادة (1) بشأن مكافحة الهجرة غير القانونية
- محمود، سامي؛ بدير أسامة (2009)، أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب، مجلة مركز الأرض لحقوق الانسان، عدد(68) يونيو 2009.
- محمود، علي عبدالرؤوف عبد العاطي، الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية في الاتحاد الأوروبي، المجلة المصرية للقانون الدولي 73 سنة 2017.
- مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة الجولة 38 لسنة 2021
- مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة الجولة 42 لسنة 2020
- تقرير الهجرة في ليبيا الجول ة32 يوليو 2020.
- المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا تقرير المهاجرين الجولة 42، مايو يونيو 2022.
- تقرير ليبيا عن الهجرة يوليو 2021 الجولة سبتمبر يوليو.
- تقرير عن الهجرة في ليبيا الجولة 32 أغسطس ،2020.
- التقرير السنوي للمنظمة الدولية للهجرة لسنة 2024.
- المنظمة الدولية للهجرة، أغسطس واكتوبر2025 .
- وليد، لطيف (2011)، الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل والاستقبال، حالة دول المغرب العربي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة محمد خضير، بسكرة.

المراجع الأجنبية:

- Orrenius pia M, (2017) New Findings on the Fiscal Impact of Immigration in the United States (2017-04-01) FRB of Dallas Working paper No.1704. Available at SSRN: // https;ssrn com /abstract = 2959985 or http:// dx. Doi.org/10.24149/wp1704.
- Kerr,S.p. (2011) Economic Impacts of Immigration: A Survey . Finnish Economic papers, 2011, vol .24. issue 1, 1-32.

- H.B (2011) Migration and Wage- setting: Reassessing the Labor Market Effects of Migration, The editors of the Scandinavian Journal of Economics, 113(2) , 286-